مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

اغتيال هشام الهاشمي خلفياته وتداعياته

رشيد الخيُّون

اغتيل الباحث العراقي، المتخصص في شأن الجماعات الإرهابية، هشام الهاشمي ببغداد أمام داره، مساء الاثنين ٦ يوليو(تموز) ٢٠٢٠. وقد تلقى المجتمع العراقي، على جميع المستويات، نبأ الاغتيال باستياء وامتعاض، واستنكرته رئاسة البرلمان العراقي ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء. وقد كان لحادثة الاغتيال صداها الدولي؛ فقد استنكرت الاغتيال الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمات إسلامية، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى السفارة الأمريكية والبريطانية. كما أصدرت السفارة الإيرانية والحشد الشعبي تصريحًا باستنكار الاغتيال، لكنّ العراقيين قابلوه باستهزاء على وسائل التواصل الاجتماعي والفضائيات.

ولم يكن هشام الهاشمي شخصًا عاديًّا، فقد أُغتيل قبله المئات من الناشطين ضد الإرهاب، ومِن القوى المدنية خصوصًا، وكلها لم تجد الصدى الذي تركه اغتيال الهاشمي. فالباحث كان مختصًا بشؤون الجماعات الإرهابية، وبدأ نشاطه عام (١٩٩٧)، أي قبل سقوط النظام السَّابق بستة أعوام، وكان مهتمًّا بتحقيق المخطوطات والدراسات الإسلامية، وأكثر اهتمامه في تلك الفترة كان بالجماعات السلفية المتشددة، وبهذه الصلة أخذ شهادة في الحديث مِن أحد السلفيين السامرائيين، وعلى أثرها أُعتقل مدة عام واحد، فقد اعتقلته أجهزة النظام السَّابق، بتهمة الاقتراب مِن تلك الجماعات، مع أنه ينتمي للمذهب الشيعي الإمامي، لكنه على المستوى الشخصي لم يعر أهمية للانتماء الطائفي، إنما كان وطنيًّا في ثقافته وبحوثه وعلاقاته.

بعد (٢٠٠٣) عمل الهاشمي في مجال الصحافة، وكتابة التقارير الخاصة بالجماعات الدينية المتطرفة، وتوج ذلك بتأليف أكثر مِن كتاب في تنظيمات القاعدة وداعش: "عالم داعش"، و"نبذة عن تاريخ القاعدة في العراق"، و"تنظيم داعش من الداخل"، يُضاف إلى ذلك المئات من التقارير التي كان يكتبها لمراكز البحوث، وآخر تقرير من تقاريره الوافية عن الحشد الشعبي، وذلك قُبيل اغتياله بخمسة أيام، والذي سنأتي على ذكره لاحقًا، ويُحتمل أنه كان وراء تنفيذ عملية اغتياله، بعد تهديدات عديدة تسلَّمها من "كتائب حزب الله"، بسبب تغريداته في تويتر، ومقابلاته في البرامج التلفزيونية.

كان كتابه "عالم داعش" الذي صدر (٢٠١٥) عن دار الحكمة ببغداد، تاريخًا لهذه الجماعة داخل العراق، مع شرح وافٍ عن بداياتها في القاعدة وقبل ذلك خلال الحرب الأفغانية. حوى الكتاب على أسماء الفصائل والشخصيات التي كانت تُدير عمل الجهاديين، وفي المقدمة ورد نقد حاد لإدارة أوباما، في تعاملها مع الجماعات الإرهابية، وفي اعتقادها أن العمل مع الإسلاميين ممكن أن يكون مثمرًا ضد الإرهاب. أمّا عن وضع العراق الغامض، وعدم وجود تقارير مؤكدة عن فترة وجود القاعدة وداعش ونشاطاتهما الدقيقة التنظيمية، وعالمهما السري، فيُعد هذا الكتاب مصدرًا مهمًّا للباحثين في هذا المجال.

الحشد الشعبي

ظهر الحشد الشعبي نتيجة فتوى المرجع علي السيستاني، التي عُرفت بفتوى الجهاد الكفائي، ونصها، الذي أذاعها وكلاؤه، يقول: "إن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، ومن هنا فإن على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية لتحقيق هذا الغرض المقدس". أبلغ الفتوى للشيعة الإمامية وكيل المرجعية بكربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي، عبر القنوات الفضائية، في يوم ١٣ يونيو(حزيران) ٢٠١٤. وفي هذه الفترة تأسس ما عُرف بالحشد الشعبي، الذي ينتظر الإيرانيون فرصة لوجود مثل هذا الحشد، والهيمنة عليه مِن الداخل، مثلما تُظهر ممارسات الفصائل الولائية، التي تُقلد الولي الفقيه آية علي خامنئي.

لكن، ومن خلال خُطب وكلاء المرجعية بكربلاء والنَّجف، لم تكن المرجعية تقصد بها تأسيس جيش مستقل، وميليشيات مسلحة، إنما الانخراط والتطوع في القوات المسلحة العراقية، والعمل تحت إمرة قيادتها، والمتمثلة بشخص رئيس الوزراء، وهو القائد العام للقوات المسلحة. غير أن الميليشيات التي عملت ولاية الفقيه الإيرانية على تأسيسها بالتوازي مع إعادة تنظيم الجيش العراقي، بعد حل الجيش السابق (٢٠٠٣)، استغلت الموقف وأعلنت عن الحشد الشعبي مستقلاً عن القوات المسلحة. وكان وراء ترتيب ذلك هو الجنرال قاسم سليماني، الذي قُتل فجر الجمعة، الموافق الثالث من يناير(كانون الثاني) ٢٠٢٠، مع أقوى شخصية عراقية موالية لإيران أبو مهدي المهندس، نائب القائد العام للحشد الشعبي، ومؤسس ورئيس كتائب حزب الله.

وكي يكون الحشد مقبولاً، دُعيت الأحزاب والشخصيات السُّنية للاشتراك بألوية خاصة بها، وكذلك المسيحيون (ليتعدى عددهم مئة شخص يقودها ريان الكلداني وغير المعترف به من قِبل الكنيسة) والشبك والتركمان، غير أن العنصر الأكثر والأهم في الحشد هو للجماعات أو الألوية الشيعية، ليس هذا فقط إنما للألوية التي تُقلد الولي الفقيه الإيراني علي خامنئي.

في تقريره «الخلاف الداخلي في هيئة الحشد الشعبي»، يأتي هشام الهاشمي على تفاصيل مثيرة، ربَّما لم يعرفها العديد مِن المسؤولين العراقيين، ولا المختصين في الإسلام السياسي عموماً. فالهاشمي تفرغ تمامًا لدراسة تلك الجماعات، لهذا أُعتبر هذا التقرير من أخطر التقارير على الحشد الشعبي؛ لأنه وضع الشيعة أمام حقيقة تفيد أنَّ قيادة هذا الحشد وأركانه تعمل على إزاحة وإضعاف الألوية التي تُقلد مرجعية النجف المتمثلة بآية الله علي السيستاني.

يقول الهاشمي في مقدمة تقريره، المنشور في مركز «صنع السياسات للدراسات الاستراتيجية» عن الخلافات الحادة في داخل الحشد الشعبي، بين مقلدي المرجعيتين النجف وطهران: «تُمثل المواجهة خلافاً عميقاً بين تيارين منقسمين فقهيًّا داخل الحشد الشعبي، فالأول بقيادة المهندس، يرجع بالتقليد إلى المرشد الأعلى في إيران، السيد علي خامنئي، فيما يرجع التَّيار الثَّاني، وهو مكون مِن مجمل الفصائل المرتبطة بالعتبات في العراق، إلى المرجع الأعلى في النَّجف، السيد علي

السيستاني» (التقرير، ص ٤). لهذا من الوارد أن تكون تلك المعلومات الخطيرة في التقرير، والتي أدت إلى تهديد واغتيال الهاشمي، مسربة مِن الحشد غير الولائي، أي التابع بالتقليد للمرجعية العراقية النجفية.

أمّا أبو مهدي المهندس فاسمه الصريح جمال جعفر آل إبراهيم، وكنيته أبو مهدي، وهو مِن أهالي البصرة ومتزوج مِن إيرانية ولديه الجنسية الإيرانية. بدأ حياته الحزبية في حزب الدَّعوة الإسلامية، وعَمِل مستشارًا لدى الجنرال قاسم سليماني، وهو متورط بتفجيرات وأعمال إرهابية، خلال الحرب العراقية الإيرانية، لصالح إيران، منها محاولة اغتيال أمير الكويت، في النصف الأول من عقد الثمانينيات. يُعد هذا الرَّجل من أخطر أتباع إيران من العراقيين، وهو أبرز منظم لتأسيس الميليشيات داخل العراق، وشارك في حرب (٢٠٠٤) بالنجف ضد الأمريكان، تحت عنوان «المقاومة» مع جيش المهدي، وهي حرب أرادتها إيران للإسراع بخروج الأمريكان والاستفراد بالشأن العراقي، وهذا ما حصل بالفعل، منذ ٢٠١١، وقد أسس كتائب حزب الله سنة ٢٠٠٩، وبعد أن طارده الأمريكان هرب إلى إيران؛ ليعود بعد خروجهم من العراق، بتنسيق مع رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي، ويصبح عضوًا في البرلمان العراقي. ثم أسندت له مهمة نائب قيادة الحشد الشعبي، لكنه هو الأول. بعدما قتله الأمريكان حل محله مَن هو على الخط نفسه، أبو فدك المحمداوي، مما أثار الخلاف مع الألوية المُقلدة لمرجعية السيستاني.

حسب تقرير الهاشمي المذكور، فإن المناصب القيادية العليا في الحشد أربعة، منها ثلاثة ولائية، وهي: رئيس هيئة الحشد، وأمين السرّ، ورئيس الأركان. ويعني بالولائية أي مُقلد لعلي خامنئي. تنتسب مناصب الكوادر الوسطية، وعددها خمسة، ثلاثة منها ولائية، واثنان منها قريبة من الولائية، وبالتالي تكون ولائية كلها. تنقسم مناصب الكوادر، الإدارات الوسطية والقيادة اللوجستية، وعددها عشر مديريات، سبع منها ولائية، وثلاث يقودها مرشحون مِن أحزاب ولائية أيضًا، كعصائب الحقِّ وميليشيا بدر التي يقودها هادي العامري وغيرهما. أما مناصب الكوادر الإدارية الميدانية فعددها خمسون منصبًا، للولائيين منها اثنان وثلاثون منصباً، وثمانية عشر منصباً يتولاه مرشحون مِن أحزاب ولائية، وهي ميليشيات بالأساس، لكنها دخلت في الانتخابات بثياب مَدنية.

وكي نعرف مدى الهيمنة الإيرانية على الحشد، وقيادته الأولى والمؤثرة من قِبل الحرس الثوري، نأتي على الأعداد التي يؤلفها الولائيون. يتكون الحشد من ٦٧ فصيلاً أو ميليشيا شيعيًّا، أربعة وأربعون منها تُقلد وتقودها مرجعية خامنئي مباشرة، بينما سبعة عشر فصيلاً أو ميليشيا تابعة للعتبات، وهي ما تُعرف بالعتبات المقدسة، كمرقد الحسن بن علي وأخيه العباس بن علي بكربلاء ومرقد علي بن أبي طالب بالنجف، وهي تُقلد مرجعية السيستاني، وست فصائل أو ميليشيات لبقية المراجع، وهم ثانويون بالنسبة لمرجعية السيستاني، كمرجعية الشيخ محمد علي اليعقوبي فقيه حزب الفضيلة الإسلامية، ومرجعية رجل دين سياسي آخر يُدعى قاسم الطائي وآخرين.

إضافة إلى تلك الميليشيات، هناك ثلاثة وأربعون فصيلاً، أو ميليشيا، سنياً، وتسعة لبقية العراقيين، وموقع الأخيرة مناطق جنوب إقليم كردستان فقط، أما الفصائل السُّنية فوجودها الأكثر بالموصل والمناطق الغربية السُّنية، كالأنبار وصلاح الدين، والمحافظات المختلطة طائفيًّا كديالى شرق بغداد، وكركوك شمال بغداد، مع وجود مكثف في تلك المناطق للفصائل الشيعية، والتي فتحت لها مقارّ هناك.

أمّا ما يخص عدد عناصر الحشد الشعبي، فتبلغ نحو مائة وخمسة وستين ألف مقاتل، منها مائة وعشرة آلاف عنصر مِن الشيعة، بينها سبعون ألفًا محسوبة على ولاية علي خامنئي، والبقية تابعة لمرجعية السيستاني من ضمنهم الفصيل التابع لمقتدى الصدر، وخمسة وأربعون ألف عنصر من السُّنة، وعشرة آلاف لبقية الجماعات العراقية. يُشكل هذا العدد ٦٤ لواءً، تتوزع على ثمانية محاور قيادية.

بعد معرفة ثقل الحشد الولائي داخل الحشد الشعبي، نعلم أن الولائي يحاول الإبقاء -والكلام من تقرير الهاشمي- على الألوية التي تتبع السيستاني والألوية السنية وغيرها ضمن الحشد، لكن القيادة للولائيين، فهذا الوجود يعطي شرعية لوجود حشدهم الولائي، كجيش إيراني داخل العراق، بعناصر عراقية وتكاليف من الخزانة العراقية، وهو تابع إلى إيران تمامًا، شبهه البعض بحصان طروادة، وكذلك يكون عذرًا للرد على الدعوات القوية، الرَّسمية وغير الرَّسمية، التي تطالب بحل الحشد الشعبي، وضمه إلى القوات المسلحة بكامله. وحقيقة الأمر أن رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ليس لديه سُلطة ولا أمر على القوة الفاعلة في الحشد.

تتمثل قيادة الحشد الولائية بفالح الفياض، أحد الناشطين سابقًا في حزب الدعوة الإسلامية، الذي أُبعد مؤخراً عن الأمن الوطني، وتفرغ لقيادة الحشد، وبأبي فدك عبد العزيز المحمداوي، القائد التنفيذي للحشد، وهو في الوقت نفسه مسؤول كتائب حزب الله، الأشد بين الولائيين ولاءً لإيران، تريد هذه القيادة بإعلان الخضوع لقانون الدولة وقواتها المسلحة، حسب ما ورد في القانون الذي صوت عليه البرلمان العراقي، رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٦، كي يظهر الحشد بمظهر أنه حشد حكومي، للرد على من يُطالب بحله، مثلما تقدم ذكر ذلك، وتكون تكاليفه الباهظة جدًّا من خزينة الدولة العراقية.

فهنا تكون إيران تقود جيشًا داخل العراق وبجنود وأموال عراقية، كي لا تتحمل أيَّ مسؤولية مع الأمريكان، ولا مع غيرهم عندما تريد تنفيذ عمليات داخل العِراق، مثل التَّضييق على الأمريكان بالهجمات المسلحة، من قِبل هذه الجماعات الموالية، أو عمليات التخلص من العناصر الخطيرة عليهم داخل العراق، مثل هشام الهاشمي، والمتظاهرين على العموم، وعدم تحمل التكاليف. إلى جانب ذلك، فإنّ الحشد الشعبي الولائي تأسست له مكاتب اقتصادية، ولديه سيطرة على منافذ الحدود، والتي يعود ريعها الكبير، بشكل غير مباشر للحرس الثوري الإيراني.

إن معلومات مثل هذا التقرير الخطير، عن دواخل الحشد الشعبي، يُحتمل أن تكون سُرِّبت، مثلما قلنا، من الفصائل التي اختلفت مع الفصائل الولائية، وهي بهذه الحال تكفي لتهديد ثم اغتيال كاتبه وناشره هشام الهاشمي، وكل مَن يقترب مِن الحشد الولائي، بتقرير أو مقابلة تلفزيونية، أو حتى تغريدة على تويتر.

بمعنى أن الحرب بدأت بين فصائل الحشد نفسه، وثقله الشيعي؛ بين مرجعية أقرب إلى العراق وهي مرجعية النجف، ومرجعية أجنبية هي المرجعية الإيرانية بطهران، والمتمثلة بالولي الفقيه، والذي تسميه تلك الفصائل، والأحزاب الدينية الشيعية عموماً، بـ«ولي أمر المسلمين»، مثلما إذا ذكرت إيران فتسميها الجمهورية الإسلامية، ربَّما إشارة إلى بسط نفوذها على العراق وإيران وحيثما يُقيم الشيعة!

أسباب الاغتيال

بعد انحسار داعش، إثر تحرير آخر معاقلها بالموصل (٢٠١٧)، ظهرت الحاجة الإيرانية لوجود الحرس الثوري، واغتنام الفرصة واستغلال فتوى «الجهاد الكفائي»، ومعناها حين تتحقق الكفاية من الانخراط في التطوع، أيّ ليس فرض عين، وهو شكل مِن أشكال الجهاد الدِّفاعي وليس الابتدائي، ويكون بثياب وأموال عراقية، ومن أشدها إيرانية كتائب حزب الله، والنجباء، وعصائب أهل الحق.

لذا، أي كلمة تسبب استياءً شعبيًّا عراقيًّا ضد الحشد الولائي، سيُخرَس صاحبها بالقتل، وقد تزايد الاغتيال خلال التظاهرات الشعبية ببغداد وبقية المحافظات، الوسطى والجنوبية ذات الكثافة الشِّيعية، على وجه الخصوص. فلم يُضايق إيران خصم مثلما يُضايقها الخصم الشيعي، كحزب أو جماعة أو شخص، لذا كانت المفاجأة لها أن تكون كربلاء والنجف الأشد استياءً من هيمنتها عبر الميليشيات الولائية؛ لأنها تعتبر تلك المدينتين من قلاعها الولائية وسكوتها على تجاوزاتها، تحت مبرر وحدة المذهب، فلو خرج الاحتجاج من المناطق السُّنية فالتهمة، بطبيعة الحال، تكون جاهزة، وهي موقف

طائفي ضد الشيعة، لكن ماذا يكون الجواب إذا كان الخصم شيعيًّا؟! وقد ظهرت اتهامات للشيعة الغاضبين على إيران بأنهم شيعة السفارة، ويقصدون السفارة الأمريكية وبقية السفارات التي ليست على وئام مع إيران، وهي تُهَم بدأها حزب الله اللبناني، أو تهمة عمالة للصهيونية ضد محور المقاومة والممانعة، التي تمثلها الميليشيات.

لهذا نشطت إيران بين سياسيي السُّنة، وحصلت على ولاء العديد منهم، عبر التأثير في توزيع المناصب أو الحماية من التحقيق في ملفات الفساد. من هنا تأتي خطورة باحث مثل هشام الهاشمي على الوجود الإيراني، وبالخصوص أنه صار قريبًا مِن إدارة مصطفى الكاظمي، التي لا ترتاح لها إيران على الإطلاق. وكان يتعاون مع مكافحة الإرهاب، عبر تقاريره وتحليلاته ومشورته؛ لهذا نفد الصبر الإيراني عليه، حتى أن شخصية معروفة مثل ضياء الشكرجي، الذي خلع الثوب الإسلامي السياسي بعد أن كان منتمياً إلى حزب الدعوة قبل سنوات، قال بالحرف الواحد: «إن خامنئي اغتال هشام الهاشمي»، وطبعًا لا يقصد أن خامنئي حمل السلاح واغتاله شخصيًّا، وإنما عن طريق جنود خامنئي، مثل كتائب حزب الله.

نشر الشكرجي، في مقال له، ما يرد به على مَن طالبه بسذاجة عن دليل بأن خامنئي قتل الهاشمي، وهو ما قاله خامنئي ضد تظاهرات العراقيين الشيعة واللبنانيين الشيعة أيضًا في مجملهم، بأن على الشيعة أن يحذوا حذو الإيرانيين خلال تظاهرات ٢٠٠٩ وما عُرف بالثورة الخضراء، نزلوا وانتهت التظاهرات، وطبعاً، حسب الشكرجي، أن خامنئي يقصد نزول الحرس الثوري وبطشه بالمتظاهرين؛ لذا كان خامنئي وراء قتل سبعمائة شاب عراقي ويزيد، عن طريق القناصين، وهم من الحشد الولائي بطبيعة الحال، وهي الطريقة نفسها التي استخدمها الإيرانيون والسوريون أيضًا ضد التظاهرات بالبلدين، فمخترع الطريقة واحد، ويشار في هذا إلى قاسم سليماني.

فماذا حصل؟! إن كل الاغتيالات السابقة تكون مواربة، مخفية مثل صوت الكاتم، وبما فيهم السبعمائة متظاهر، والمغتالون الفرادى، وأغلبهم مِن النشطاء الإعلاميين والأدباء الشيعة، مثل الأديب علاء مجذوب، الذي اغتيل بالطريقة نفسها، دراجة بخارية وكاتم صوت وأمام منزله، وهي مطابقة لاغتيال الهاشمي والعديد من المغتالين، بمعنى أن الأداة واحدة، وجريمته كانت أنه أشار إلى الخميني بما لا يليق بقدسيته عند الولائيين. لكن اغتيال الهاشمي كأنه كان علنيًّا، فعملية الاغتيال قد صورت، يبدو من قِبل مَن شاهدها، وبثت عبر التواصل الاجتماعي، ولم يكن القاتل يخشى شيئًا حين تقدم من الضحية وإطلاق الرصاص عليه عن قرب، والتأكد مِن قتله.

يُضاف إلى ذلك، أنه بعد ساعة من عملية الاغتيال، ونقل هشام الهاشمي إلى مستشفى ابن النفيس ليُسلم الروح هناك على أثر رصاص في الصدر والرأس، ظهر صديقه غيث التميمي، بتغريدات ولقاء مع قناة الحرة، باعثًا برسالة إلى رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، بأنه يعرف قتلة الهاشمي، ولديه رسائل منه تؤكد على شخصية الذي هدده بالقتل، وهو حسين مؤنس المكنى بأبي عليّ، أحد كوادر، أو المسؤول الأمني لكتائب حزب الله الولائي، الذي كتب للهاشمي التالي: «هل تحب أن نجيبك (نأتي بك) إلى مقر الكتائب؟!». وبعد رسائل تحمل التهديدات غرد الهاشمي نفسه، وهو يشير إلى صور حسين مؤنس:

كانت آخر تغريدة للهاشمي قبل ساعة من اغتياله تقول:

لم يكن غيث التميمي بعيدًا عن تلك القضية أو غيرها، في الوقوف ضد الحشد الولائي، وليس بعيدًا أيضًا عن الوسط الديني، فقد كان أحد طُلاب الحوزة الدينية، واعتمر العمامة في أيام محمد صادق الصدر (قُتل ١٩٩٩)، وعمل ضمن التيار الصدري، ثم نشط في الوسط المدني، وأسس تيارًا تحت عنوان "مواطنون العراقي"، ودخل في نقاشات طويلة مع الجماعات الدينية، وكان صديقًا قريبًا للهاشمي، وأحد المهددين من قبل كتائب حزب الله، وخصوصًا بعد قتل الهاشمي وتحمس التميمي لكشف هوية القتلة. وقد نصح الهاشمي حينها أن يحاول الخروج من بغداد بأي ثمن كان، فحياته لأولاده أهم في هذه الظروف، والهاشمي ترك ثلاثة أيتام صبيان، لكن الأخير لم يأخذ الأمر على محمل الجد، فقد كانت التهديدات ضده كثيرة وسابقة، فاعتقد هذه المرة أيضًا أن التهديد كان مجرد تخويف لا أكثر، حتى تمكنوا من اغتياله بسلاح كاتم الصوت، وأتوه راكبين ثلاث درّاجات، وأطلقوا الرصاص عليه من قرب متر أو أكثر، بعد وصوله إلى داره في منطقة زيونة شرقي بغداد.

ما بعد الاغتيال

جاء الاغتيال في عهد رئاسة وزراء جديدة مِن خارج القوى والأحزاب الدِّينية الشّيعية، التي حسمت ولاءها لولاية الفقيه، أو بالنسبة لَمن لم يكن مواليًا بالتقليد، ممن يعتبر قوته ووجوده من قوة ووجود تلك الولاية على رأس السُّلطة بإيران. فمِن المعلوم أن ضعف أو سقوط سلطة ولاية الفقيه ينعكس مباشرة، وربَّما خلال أيام قليلة، على قوة ووجود الأحزاب الدِّينية العراقية، وأن موافقة إيران على مصطفى الكاظمي كرئيس وزراء جاء اضطرارًا وأهون الأمرين، وهو إصرارها على إبعاد محافظ النجف السابق عدنان الزّرفي، الذي تعتبره الأحزاب الدينية عدوها الشديد والعارف في خبايا فسادها، وبالتالي إيران ولاية الفقيه.

هذا يضع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، والضباط الأمنيين، الذين اختارهم -وهم مِن غير المحبذين لدى إيران، مثل الفريقين عبد الوهاب الساعدي رئيس جهاز مكافحة الإرهاب، وعبد الغني الأسدي رئيس جهاز الأمن الوطني- أمام امتحان صعب، خصوصًا بعد المواجهة مع كتائب حزب الله، بسبب معلومات تؤكد وجود مصنع للقذائف والمتفجرات، ومحاولة الاعتداء على السفارة الأمريكية، وتهديد أي سفارة بلد ليس على وئام مع إيران، أو له خصومة معها. فأول ما أعلن عنه الكاظمي، عند تسلمه منصب رئاسة الوزراء، هو العمل على حصر السّلاح بيد الدَّولة، وإعادة هيبتها المفقودة بوجود أحزاب وميليشيات تمثل مصالح دول أُخر.

وبما أن خيوط جريمة اغتيال الهاشمي أصبحت ظاهرة، ففي هذه الحال، إذا لم يتحرك الكاظمي بتقديم الجُناة للمحاكمة فسيفقد التأييد الشعبي له، ويفقد التأييد الأمريكي أيضًا، ويُقدم نفسه نسخة من رؤساء الوزراء السابقين، بل يُقدم نفسه كمثبت للميليشيات؛ لأنه أعطاها القوة والهيمنة في أذهان النَّاس. لذا، فعليه أن يقبض عليهم، ولا يضيع فرصة ذهبية لضرب تلك الجماعات، خصوصًا أن القوات المسلحة العراقية لا تنقصها القوة، لتنفيذ هذه المهمة، بل ينقصها القرار السياسي فقط.

سببت جريمة الاغتيال، بلا شك، حرَجًا لإيران والحشد الشعبي الولائي؛ لذا أسرعت السفارة الإيرانية بإصدار استنكار، وهو ليس من عادتها وقد اغتيل عشرات المئات من العراقيين الشيعة خصوصًا سابقًا، ولم تصدر استنكارًا. كذلك ليس من عادتها أن تصدر هيئة الحشد الشعبي استنكارًا أيضًا، وما هذا إلا محاولة لإبعاد الأنظار عن التورط في الجريمة، وربما تنفيذها لم يكن بأوامر مباشرة من الحرس الثوري أو قيادة كتائب حزب الله، أو الحشد الولائي عمومًا، لكن الذي نفذ

الجريمة يُدرك تمامًا أن لديه الضوء الأخضر، وهو بهذا لم يعص توجيهات قيادته الولائية، وقد لا تكون هذه هي جريمة الاغتيال الأولى التي نفذها قاتل هشام الهاشمي.

سيكون اغتيال الهاشمي فرصة لرئيس الوزراء أن يتخلص من القيادات الأمنية ذات الارتباط أو الولاء، بشكل أو بآخر، مع ولاية الفقيه والحرس الثَّوري، وكذلك التخلص من المتقاعسين في عملهم الأمني، ممَن يحاولون الحفاظ على علاقة جيدة بالحشد الولائي، لإدراك دوره وتأثيره في مفاصل الدولة، أو خشية مِن الفتك بهم عن طريق عناصرهم. وبالفعل حصل أنْ أزيح قادة أمنيين ببغداد عن مناصبهم، وسلمت لضباط آخرين، في يوم اغتيال الهاشمي.

كذلك الأحزاب الدينية -التي يرى ذوو ضحايا الاغتيالات، أنها متورطة في كل اغتيال حصل- سارعت إلى استنكار اغتيال الهاشمي؛ وذلك للتخفيف من استياء العراقيين، الشيعة على وجه الخصوص، من سياساتها في إدارة البلاد. فإضافة إلى الاستنكارات التي أصدرتها، أخذت جيوشها الإلكترونية تفبرك علاقات للضحية مع القاعدة وداعش، لإبعاد الشبهة عنها في ذهن المواطنين العراقيين المستائين، فنشروا تغريدة تشير إلى تبني داعش لعملية الاغتيال، وصفت الهاشمي بالخائن، للإيحاء بأنه كان أحد عناصر داعش. لكن تلك المحاولات جوبهت بالسخرية من قبل الناشطين العراقيين على وسائل التواصل، فالقضية باتت واضحة، والجهة التي اغتالته هي التي تضررت من وجوده، وهي فصائل الحشد الولائي، فهي تدرك أن الهاشمي بصفته باحثًا، ليس عنده غير البحث في قضايا الإرهاب، ولن يتوقف عند التقرير، الذي بيَّن تفاصيل الخلاف، ولا عند التغريدة التي حمَّلت تلك القوى وزر خراب العراق.

ليست الكتائب وحدها من الحركات المسلحة، تعمل على تصفية ممَّن يجعلها موضوعًا، ويكشف خباياها، إنما القوى الدِّينية السياسية كافة، فهي عبارة عن تنظيمات مغلقة، وخصوصًا بما يتعلق في الوسط العراقي، الذي بات لا يحتمل أساليبها وينتظر أيّ فرصة للثورة ضدها، لهذا وجدت الهاشمي خطرًا عليها؛ لأنه وصل إلى صندوقها الأسود مثلما يُقال.

هذا، وقد قَدّم هشام الهاشمي مقترحات، بالتأكيد أنها تلفت نظر الجهات الرّسمية غير الولائية، أو الوطنية، إلى خطورة الحشد الشعبي، ومنها أن وجود الحشد، بهذه الهيكلة والنظام لم يعد يُناسب التوجهات الجديدة للنظام السياسي، بوجود حكومة جديدة ليست على مقاسات إيران ولا الأحزاب الدينية، إلى جانب تزايد المعترضين على وجوده بالأساس. وكيف أنّ القسم الأعظم منه حشدًا ولائيًّا، لا يلتزم بأي قانون ولا أمر حكومي عراقي داخلي؛ لأن توجيهاته تأتي من الخارج. كذلك أن أمريكا والدول الأوروبية والدول العربية المحيطة بالعراق، تحث على حل الحشد، أو تحجيم دوره، وعدد عناصره، ولا يكون جيشًا أجنبيًّا داخل دولة، تتشكّل ألويته خارج القانون العسكري العراقي. لا نعلم إلى أي مدى، سيؤثر تصرف الحشد الولائي على المرجعية النجفية، وبالتالي قد تضطر إلى إصدار فتوى تُنهي بها الفتوى السابقة "الجهاد الكفائي"، على اعتبار أن الجيش العراقي أصبح قويًّا ومتمكنًا مِن الدفاع في حال تجدد وجود جماعات إرهابية على نموذج داعش، وعندها سيخسر الحشد الولائي ذريعة وجوده.

غرد رئيس الوزراء، في عشية اغتيال هشام الهاشمي، أنه مصمم على تقديم الجُناة للقانون، وهذا نص تغريدته على حسابه الخاص:

لكن دولة العصابات، التي أشار إليها رئيس الوزراء، لا تنتهي من دون القضاء على عمقها، وهو الحشد الولائي، أي المُقلد لمرشد الثَّورة والولي الفقيه علي خامنئي، المتهم الأول، حتى هذه الساعة، باغتيال الباحث هشام الهاشمي.